

## الخاتمة:

النفوذ أصبح من الشيوع والذيع على نحو مذهل ، وهذا بعد النقشي الخطير له وإنتشاره داخليا وخارجيا فتحرك له المجتمع الوطني وكذلك المجتمع الدولي على حد سواء لمحاربته وذلك من خلال نص هذا الأخير على عدة إتفاقيات من بينه إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003/10/31 بحيث عملت هذه الأخيرة على تسخير جميع الطاقات والوسائل للتطبيق السريع والفعال لهذه الآلية بغية تحقيق الغاية منها.

ولذلك قمنا من خلال هذه الدراسة التعرف على جريمة إستغلال النفوذ التي إختلفت التشريعات الجزائية حول تعريفها وقد بينا أوجه التشابه والإختلاف التي تشترك فيها جريمة إستغلال النفوذ مع بعض الجرائم (كالرشوة، وإساءة إستغلال الوظيفة ) .

فتوصلنا في دراستنا أن جريمة إستغلال النفوذ كغيرها من جرائم الفساد تقوم على ثلاث أركان، الركن المادي والركن المعنوي والركن المفترض إلا أننا وجدنا أنها تختلف عن جرائم الفساد الأخرى في الركن المفترض (صفة الجاني ) حيث لا تشترط هذه الأخيرة صفة معينة في مرتكب الجريمة أي يمكن أن يرتكبها موظف أو غيره من عامة من الناس، وهذا هو ما يجعلها تتميز عن غيرها.

حيث أن المشرع أولى أهمية بالغة لمثل هذه الجريمة فقد أورد لها جزاءات جنائية قاسية لمستغلي مراكزهم ونفوذهم المالي فقد تراوحت هذه العقوبات بين الحبس والغرامة.

وبينا كذلك الجهود الدولية والعربية الرامية للقضاء على هذا الفيروس الذي يخطر المجتمع ويضعفه.

وإذا كان القانون الجنائي يهدف إلى مكافحة الجريمة متوسلا بذلك بالعقاب، فلا جدال أن من أبرز عناصره هما ( الجريمة والعقوبة ) بيد أنه لا بد من ملاحظة أن الجريمة وإن كانت ظاهرة إجتماعية إلا أنها في حقيقة الأمر ليست سوى نشاط أو سلوك إنساني معين.

من جهة أخرى فإن الشارع عندما وضع قواعد القانون الجنائي فقد توجه به إلى الأفراد، وهذا كاف لإدراك أنه إذا كانت الجريمة والعقوبة عنصرين أساسيين في الدراسة الجنائية من الناحية الموضوعية فإن المجرم عنصر كذلك في هذه الدراسة لا يقل عنها شأنًا بل لعله أخطر هذه العناصر جميعا.

ومن خلال دراستنا توصلنا إلى عدة نتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

✓ إهتمام المشرع الجزائري بالمحافظة على حقوق الموظفين وغيرهم من خلال حماية

الوظيفة العامة وضمان نزاهتها وذلك عن طريق سنه لقوانين تكفل ردع مرتكبي جرائم

الفساد مثل قانون 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته .

✓ إن قانون 01-06 المتعلق بمكافحة الفساد جرم إستغلال النفوذ واعتبره خيانة أمانة .

✓ إن جريمة إستغلال النفوذ ترتبط إرتباطا وثيقا بجرائم الفساد الإداري فكلما كثر الفساد

كثر إستغلال النفوذ .

✓ إن التشريع العقابي قد حرص على حماية الأجهزة الحكومية في الدولة من إستغلال النفوذ لذا نجد أنه قد شدد ورفع في العقوبة وهذا ضمن قانون 06-01 المتعلق بالفساد في المادة 32 منه على غرار ما تضمنته المادة 128 السابقة الملغاة من قانون العقوبات الجزائري .

✓ إن المشرع الجزائري قد عاقب المجني سواء كان موظفا عاما أو غيره .

✓ إن مسؤولية الموظف العام مرتبطة مع سلطته الوظيفية فبقدر السلطة الممنوحة تكون المسؤولية .

✓ توجد علاقة وطيدة بين جريمة إستغلال النفوذ و جرائم الفساد بأنواعها حيث تعتبر هذه الأخيرة من أمهات الفساد .

✓ جريمة إستغلال النفوذ جريمة عمدية تتمثل في صور السلوك المادي في أفعال التعسف وإستعمال النفوذ والغرض منه .

وعليه نوصي ب

✓ وجوب تطبيق مساءلة الموظفين ومحاسبتهم عن مصادر ثرواتهم المشكوك فيها وشرعيتها لمعرفة مدى صحة ما يحوم حولهم من شبهات حتى تتمكن الدولة من تعقبهم وفرض ما يقضي به النظام في حق المخالف منهم.

✓ زيادة توعية الموظفين في جميع درجاتهم بخطورة مثل هذه الجريمة وتوضيح المكافآت التي وضعها النظام لمن يبلغ عنها أو يساهم في القبض على مرتكبيها .

✓ أهمية نشر أسماء وعقوبات من ثبتت إدانتهم لإرتكابهم جريمة من جرائم الفساد بأنواعه لكي يرتدع من تخول له نفسه ذلك .

✓ نوصي بزيادة مكافأة الموظف على نزاهته فيما لو عرض عليه رشاي أو نفوذ مالي أو إكتشف إختلاسات مالية في الجهاز الحكومي .

✓ يجب إشعار الموظف العام و تحسيسه بالمسؤولية الملقاة على عاتقه عن طريق وضع توجيهات و معايير للقيم الأخلاقية التي يجب أن يتمسك بها والتي سيكون لها الأثر الكبير على سلوكه وعلى القرارات التي يتخذها مما يعزز ثقة المواطن بالخدمات التي تقدم له عن طريق هؤلاء الموظفين .

✓ زيادة تكثيف الجهود الخاصة بالتوعية الإدارية من خلال الرقابة على أعمال الإدارة وتلمس جوانب الخلل فيها للحيلولة دون وجود الإنحراف الإداري وإساءة إستعمال السلطة .

✓ الحرص على تطبيق مبدأ الجدارة في شغل الوظيفة بإتخاذ إجراءات دقيقة وواضحة عند إختيار الموظف .

✓ إعادة النظر في مستويات بعض الوظائف والرواتب المخصصة لها ( الأجور ) وذلك لأن إرتفاع الأجور يؤدي بالموظفين الإغتناء عن اللجوء إلى أساليب منحرفة وترفع معنوياتهم و تجعلهم في موقع إجتماعي مقبول .

- ✓ أهمية وضوح الأهداف و الأنظمة لكل فرد في الإدارة لأن ذلك له دور كبير في حماية الإدارة من الإستغلال والعبث والتلاعب .
- ✓ يجب إدراج دروس خاصة في مكافحة الفساد ضمن المناهج التعليمية في المدارس لتنشئة جيل تكفله الإستقامة والنزاهة والإخلاص في العمل.
- ✓ توعية الفرد وإحياء ضميره عن طريق الإعلام و تكنولوجيات الإتصال الحديثة و المساجد و مؤسسات المجتمع المدني....وغيرهم ، وذلك للحد من جرائم الفساد التي تفشت بشكل رهيب في مجتمعنا الجزائري.
- ✓ ضرورة التبليغ عن هذه الظواهر والتعاون مع القضاء الجزائري لمحاربة هذه الظاهرة.
- ✓ ضرورة تحديد تعريف شامل لجريمة إستغلال النفوذ وذلك بما فيها من تداخل مع جريمة الرشوة والمحابة... وغيرها.
- ✓ ضرورة وضع حماية للموظف البسيط المعرض لمثل هذه الجرائم.